

الإحصائية في دورتها الخامسة عشرة في عام ١٩٦٨<sup>(١)</sup>

وإذ يضع في اعتباره :

(أ) الحاجة إلى تفيد برنامج تنسيق التصنيفات الاقتصادية الدولية التي تضعها مختلف المنظمات الدولية ،

(ب) أهمية قابلية البيانات الدولية للمقارنة بالنسبة لمختلف الإحصاءات المصنفة وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي أو السلع والخدمات ،

(ج) الحاجة إلى استمرار التنسيق فيما بين التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ، والتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية للاتحادات الأوروبية ، وتصنيف فروع الاقتصاد الوطني الخاص بمجلس التعاون الاقتصادي ، وكذلك فيما بين النظام المنسق لتوسيف وتسميم السلع الخاص بمجلس التعاون الجمركي ، والتصنيف الموحد للتجارة الدولية ، والتصنيف المركزي ، الجديد ، للمنتجات ،

(د) استصواب تحقيق التكامل بين مختلف أنواع التصنيفات الاقتصادية الدولية التي تضعها مختلف المنظمات الدولية وضمان اتساقها مع نظام الحسابات القومية المنقح ونظام موازين الاقتصاد القومي ،

(ه) الإجراء الذي اتخذه الفريق العامل المشترك المعنى بالتصنيف العالمي النطاق التابع للمكتب الإحصائي بالأمانة العامة للأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية وفريق خبراء الأمم المتحدة المعنى بتنسيق التصنيفات الاقتصادية الدولية وفريق فوربورغ المعنى بإحصاءات الخدمات ، لحل القضايا المتعلقة بالتنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية وبتطوير التصنيف المركزي للمنتجات ،

(و) التنقيح المقترن للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ، التنقيح<sup>(٢)</sup> ، بصيغته الواردة في تقرير الأمين العام<sup>(٣)</sup> عن تنقيح وتنسيق التصنيفات الاقتصادية الدولية والذي سيعرف باسم التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ، التنقيح<sup>(٤)</sup> ،

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الرابعة والأربعين ، الملحق رقم ١٠ (E/4471) ، الفقرة ٥٧ .

International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (تصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية) ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع Series M, No 4/Rev 2 . E 68 XVII.3 . E/CN.3/1989/8 )

وإذ يضع في اعتباره الأضرار السديدة التي تعرضت لها الموارد الزراعية المعدودة في جيبوتي ، بما في ذلك هلاك ما لديها من ماشية ،

وإذ يلاحظ أن هذه المشاكل الخطيرة قد ضاعت العباءة الموجودة أصلاً نتيجة لوجودآلاف اللاجئين والمسردين في البلد ،

وإذ يعلم أنه يجري بذل جهود من جانب حكومة جيبوتي وشعبها لإنقاد الأرواح وتخفيف معاناة ضحايا الكارثة البالغ عددهم ١٥٠٠٠ شخص ،

وإذ يلاحظ أن الأمر سيحتاج إلى قيام جيبوتي ، وهي بلد من البلدان الأقل نمواً ، ببذل جهود ضخمة من أجل تخفيف وطأة الوضع الخطير الناجم عن هذه الكارثة الطبيعية وتعزيز التوصل إلى حلول نهائية دائمة ، مثل تنفيذ برنامج الإنعاش والتممير ، وخاصة البرامج المتعلقة بأعمال التنمية الحضرية في مدينة جيبوتي ،

وإذ يلاحظ مع الامتنان الدعم الذي قدمته عدة بلدان ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية لعمليات الإغاثة الطارئة ،

١ - يعرب عن تضامنه مع حكومة وشعب جيبوتي في مواجهة الآثار الدمرة للأمطار الغزيرة والفيضانات الماحقة ،

٢ - يعرب عن امتنانه للدول والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت مساعدات إغاثة طارئة إلى البلد ،

٣ - يطلب إلى جميع الدول أن تسهم بسخاء فيما يجري من جهود الإغاثة والإعاشة والتممير في جيبوتي ،

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بمساعدة حكومة جيبوتي لا في تعزيز قدرتها على تقييم الكوارث الطبيعية والتنبؤ بها والتخفيف من آثارها فحسب ، بل أيضاً بالمساعدة في تحديد احتياجاتها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل وفي تلبية هذه الاحتياجات ، وبخاصة بالنسبة لخطتها وبرامجها المتعلقة بالإعاشة والتممير ،

٥ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علمًا ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ، بالجهود التي يبذلها ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً بشأن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٩

١٢ أيار / مايو ١٩٨٩

### ٣/١٩٨٩ - التصنيفات الاقتصادية الدولية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى القرار ٤ (د - ١٥) الذي اتخذته اللجنة

#### ٤/١٩٨٩ - أنماط الاستهلاك والمؤشرات النوعية للتنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ،

وإذ يشير أيضاً إلى تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الرابعة والعشرين<sup>(٧)</sup> ، وبشكل خاص إلى الجزء المتعلق بمؤشرات التنمية<sup>(٨)</sup> ،

وإذ يدرك أن موضوع أنماط الاستهلاك وما يتصل به من مؤشرات اجتماعية - اقتصادية هو مسألة ذات أهمية كبيرة وأولوية عليا بالنسبة للبلدان النامية ،

وإذ يؤكد من جديد أن اختيار المؤشرات هو مسألة حاسمة في تقييم التحولات والاتجاهات الهيكلية في العملية الإنمائية تقيياً دقيقاً ،

وإذ يؤكد أن وضع مؤشرات تلائم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية الأساسية للسكان في المجالات المحددة في قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٠ من شأنه أن يسهم في توجيه التنمية الوطنية وفي دعم التعاون الدولي عن طريق مساعدة الحكومات على صياغة واتباع سياسات تكفل رفاه السكان على نحو أفضل ،

وإذ يؤكد أيضاً أن نجاح الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع يتطلب وجود مجموعة من المؤشرات المتصلة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق أهداف متناسبة ونظم لإشعار المبكر ،

وقد نظر في تقرير الأمين العام ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية المعنون « وضع مؤشرات أنماط الاستهلاك: الموانئ النوعية للتنمية »<sup>(٩)</sup> .

١ - يعرب عن تأييده الشديد لأعمال المكتب الإحصائي التابع للأمانة العامة ، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، والبنك الدولي ، التي أنجزت الكثير من التقدم في وضع مؤشرات التنمية ، ويسجع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، واللجان الإقليمية على

(ز) التصنيف المركزي ، المقترن الجديد ، للمنتجات بصيغته الواردة في تقرير الأمين العام<sup>(٣)</sup> والذي سيعرف باسم التصنيف المركزي ، المؤقت ، للمنتجات ،

#### ١ - يوصي الدول الأعضاء :

(أ) بأن تقوم في أسرع وقت ممكن باعتماد التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ، التفاقع ٣ ، مع التعديلات التي قد تكون ضرورية للوفاء بالاحتياجات الوطنية وبدون إخلال بإطار التصنيف ؛ أو باستعمال التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ، التفاقع ٣ ، في الإبلاغ عن البيانات المصنفة وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي ، وذلك لأغراض المقارنة الدولية ؛

(ب) وباستخدام التصنيف المركزي المؤقت للمنتجات بهدف اكتساب الخبرة في مجال التوصل إلى قابلية البيانات المصنفة حسب السلع والخدمات للمقارنة الدولية ؛

#### ٢ - يطلب إلى الأمين العام :

(أ) أن يعد منشوراً عن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ، التفاقع ٣ ، مصحوباً بمؤشرات وجداول ارتباط بين ذلك التصنيف والنظام المنسق لتصنيف وترميز السلع والتصنيف الموحد للتجارة الدولية ، التفاقع ٣<sup>(٤)</sup> ، والتصنيف المركزي ، المؤقت ، للمنتجات ، استناداً إلى النصوص المؤقتة المعروضة على اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والعشرين<sup>(٥)</sup> ، وفي ضوء استنتاجات اللجنة ؛

(ب) أن يعد منشوراً عن التصنيف المركزي ، المؤقت ، للمنتجات ، مشفوعاً بمذكرات إيضاحية للخدمات التي تشكل جزءاً من التصنيف ، استناداً إلى النص المؤقت المعروض على اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والعشرين<sup>(٦)</sup> وفي ضوء استنتاجات اللجنة ؛

(ج) أن ينشر ويعم التصنيف الصناعي ، المؤقت ، الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ، التفاقع ٣ ، والتصنيف المركزي ، المؤقت ، للمنتجات ، وأن يسترعى إليها انتبا乎 الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الوكالات المتخصصة . بفرض اعتمادها .

المجلة العامة ١٢

٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملحق ٦ (E/1987/19).

(٨) المرجع نفسه ، الفقرات ١٢٣ - ١٤٠ .

E/CN.3/1989/14 (٩)

(٤) التصنيف Standard International Trade Classification, Revision 3

المؤقت للتجارة الدولية ، التفاقع ٣ .

Statistical Papers, Series M, No. 34/Rev.3

(٥) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.XVII.12 .

Add 1 و 2 . PROVISIONAL ST/ESA/STAT/SER.M/4/Rev.3

(٦) Add 1 . PROVISIONAL ST/ESA/STAT/SER.M/77